

## مؤشرات الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي بحسب برنامج البنك الدولي لعامي 1995 و 2012

د/ حامد كريم الحدراوي\*  
جامعة الكوفة - جمهورية العراق

### Abstract

There is no doubt that the progress of knowledge and the development of knowledge taking space and great interest in the institutions and countries, This progress find knowledge gap has become a topic important strategic raises the attention of many large organizations, which are trying to provide studies and analyzes of knowledge gap indicators, in order to describe and description accurate can offer a range of solutions that help bridging and narrowing the knowledge gap between the countries.

According to the great importance of this topic World Bank use methodology (KAM) to describe indicators of knowledge and the knowledge economy of the world and through which can be calculated size of the knowledge gap, and then we can measure what are the factors contributed to size of knowledge gap. Hence this research analytical work to provide an analytical description of the knowledge gap and the way calculated for a sample of Gulf Cooperation Council (GCC), and try to identify indicators most vulnerable and least interested in these countries.

### مقدمة

إن بروز ملامح ثورة المعرفة وإفرازاتها اثر بشكل كبير في كافة القطاعات، وحتى العقد الأخير لم تكن لتكنولوجيا والمعرفة تعدان من محددات النمو الرئيسية بل كان الاعتماد على الأصول المادية والأصول الملموسة، أما وقتنا الحالي فقد اختلف اختلافا كبيرا وتحولا جذريا،

\* رئيس قسم ادارة الاعمال / جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد - جمهورية العراق [dctr10@yahoo.com](mailto:dctr10@yahoo.com)

حيث بدأ الاهتمام واضحاً ومتزايداً بالموارد غير الملموسة المتمثلة بالمعرفة وأصبحت الوسائل التقليدية غير ذات فائدة في عصر ابرز ملامحه الاعتماد على الأفكار والخبرات والابتكارات الجديدة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تقدم وتطور البلدان على اختلافها. إن هذا التحول يحتاج إلى مجموعة عناصر منها الاهتمام بتطوير التعليم والمعارف وتطوير القدرات الابتكارية، وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة، أطلق عليها البنك الدولي ركائز اقتصاد المعرفة ومؤشراتها، وطور لها برنامجاً يطلق عليه منهجية تقييم المعرفة (KAM). ومن خلال هذه الركائز ومؤشراتها تتمكن من استخراج المؤشر الرئيسي للفجوة المعرفية بين مختلف البلدان. كل هذه الجوانب وجوانب أخرى متعلقة بها هي محور دراستنا في هذه الورقة.

## أولاً : الإطار المنهجي للدراسة

### مشكلة الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع وتحقيق أهدافه تطرح الدراسة الإشكالية الآتية :

- ما هو مستوى مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة وكيف يتم احتسابها.
- ما هو حجم الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي وأين تكمن نقاط القوة والضعف .

### أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناقشه والمتمثل بالفجوة المعرفية للبلدان العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ، التي برزت وتزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لذلك تكمن أهمية الدراسة في كيفية قياس وتحديد قيمة الفجوة المعرفية ومعرفة نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف المسببة للفجوة المعرفية، وكيفية تجسيدها وتحديد أهمية العوامل التي يجب الاهتمام بها وإعطائها الأولوية في سبيل التقليل من آثارها السلبية .

### أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وكالاتي :

- (1) تحديد حجم الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي وأي البلدان قطعت أشواطاً جيدة في هذا المضمار.
- (2) تحديد أهم نقاط القوة والضعف المؤثرة على الفجوة المعرفية .

**3) تحديد أهم المرتكزات الأساسية والعوامل المؤثرة التي تلعب دورا في تحسير الفجوة المعرفية .**

### **فرضيات الدراسة :**

تفترض الدراسة وجود مؤشرات ايجابية لبعض مرتكزات الاقتصاد المعرفي يمكن الاعتماد عليها وتنميتها من أجل تحسير الفجوة المعرفية للبلدان العربية.

### **منهجية الدراسة**

من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة والتوصل إلى حلول مناسبة لها، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، والرجوع إلى منهجية البنك الدولي في قياس مؤشرات المعرفة الدولية وإعطاء وصفا تحليليا لها ومن ثم إجراء المقارنات المتعددة فيما بينها للوصول إلى مقدار الفجوة المعرفية وعواملها.

### **خطة الدراسة :**

تعتمد الدراسة على الخطوات الآتية:

- 1) مفهوم المعرفة والاقتصاد المعرفي**
- 2) تسليط الضوء على برنامج منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي**
- 3) تحليل الفجوة المعرفية للبلدان العربية بالاعتماد على منجية تقييم المعرفة للبنك الدولي**

### **أولا : المنطلقات والمفاهيم الأساسية**

إن الحديث عن فجوة المعرفة يقتضي مبدئيا التعريف بالمعرفة وإدارتها واقتصادها. فالمعرفة هي مجموعة من المعاني والمفاهيم والمعتقدات والأحكام والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة.<sup>1</sup> وبذلك فهي تشكل البنية الاجتماعية التي تعمل المنظمة على توظيف عناصرها<sup>2</sup> ، بالاعتماد على الخبرة الواسعة والأسلوب المتميز في الإدارة لتوظيفها بما يخدم تحقيق أهدافها عن طريق إدارة المعرفة التي يعدها (Rastogi) بأنها عملية تنظيمية متكاملة تشمل توجيه نشاطات المنظمة للحصول على المعرفة وتخزينها ومشاركتها وتطويرها واستخدامها من قبل الأفراد والجماعات من أجل تحقيق أهداف المنظمة.<sup>3</sup>

ومن هنا يمكن أن نشير إلى أبسط وأوضح تعريف للمعرفة إلى أنها المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات وتحول هذه المعلومات إلى معرفة من خلال توافر بيئة معرفية

محيطة بهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط أو علاقة عضوية متداخلة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.<sup>4</sup>

إما اقتصاد المعرفة فهو الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة).<sup>5</sup> أي أن الثروة تنشأ من خلال عمليات وخدمات المعرفة ( الإنشاء , التحسين , التقاسم , التعلم , التطبيق , والاستخدام للمعرفة بأشكالها ) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة.<sup>6</sup> وفي هذا النوع من الاقتصاد لم يعد الآن هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد, بل وتعدت في دورها كل حدود, وأصبحت تخلق موارد جديدة ولا تكتفي بتحويل الموارد المتاحة فقط.<sup>7</sup>

إن الانتشار السريع للتكنولوجيا الحديثة وكفاءة الإنتاج، أدت إلى ازدياد حدة التنافس على المستوى العالمي، وأصبحت المعرفة سلعة تباع وتشتري وإذا وظفت بشكل صحيح أثرت بشكل أو بآخر باستخدام معلومات كثيفة وتكنولوجيا متقدمة. وأصبح ما يتحكم بعالم اليوم هو منطق القوة والغلبة الذي ازداد صلابة بفعل تناقضات مجتمعات المعرفة، ولم يعد هناك تردد في إعلان قوة المعرفة وقوة مالكيها، بحيث أصبحت فجوة المعرفة ترادف الفقر والضعف والتهميش، ثم التبعية والرضوخ.<sup>8</sup> وأصبحت المعرفة تخلق قيمة مضافة ونمو أكبر يؤدي بالنهاية بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، الذي تختلف مستوياته بين دولة وأخرى وبين مرتكز أو آخر بمقدار من التفاوت يطلق عليه الفجوة المعرفية. لذلك يمكن وصف فجوة المعرفة أو الفجوة المعرفية بأنها درجة التفاوت والفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لمؤشرات اقتصاد المعرفة أو مرتكزاته الأساسية، وهذا المفهوم ينطبق مع ما قدمه البنك الدولي من خلال منهجية تقييم المعرفة ( KAM 2012 Knowledge Assessment Methodology ) والذي يركز على أن تقليل هذه الفجوة يحتاج إلى الاهتمام بالركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة المتمثلة بتطوير التعليم والمعارف وتطوير القدرات الإبتكارية، وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة.

## ثانيا: المؤشرات المعرفية

من اجل تقييم المعرفة واقتصادها وقياس الفجوة المعرفية تقوم عدد من المنظمات الدولية بالتعاون مع بعض المؤسسات والإدارات الإحصائية من اجل التوصل إلى استنتاجات تخدم التوجه نحو قياس المؤشرات بشكل دقيق.<sup>9</sup> بالاستناد إلى الركائز أو الأبعاد الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة (Four pillars) والتي يمكن توضيحها على النحو التالي<sup>10</sup>:

**(1) الابتكار(البحث والتطوير):** نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

**(2) التعليم:** وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

**(3) البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

**(4) الحاكمية الرشيدة:** والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما تقرير المعرفة العربي فيصفها بالمرتكزات ويعرفها بانها : مركز الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، مركز نظام الإبداع، مركز التعليم والموارد البشرية، مركز تقنية المعلومات والاتصالات.<sup>11</sup>

وتستند منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي (KAM) على هذه المرتكزات أو الركائز وتحت كل ركيزة من هذه الركائز، تأتي مؤشرات أخرى ضمنية، تقاس أيضا من درجة الصفر إلى درجة العشرة. وهناك ست حالات لعرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات وهي كالاتي<sup>12</sup>:

### (1) بطاقة الأداء الأساسية (KAM Basic Scorecard):

يستعمل هذا المقياس أربعة عشر متغيرا كمقاييس تقريبية لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة بناء على الركائز المذكورة أعلاه ولاحتساب مؤشري المعرفة (KI: Knowledge Index) ومؤشر اقتصاد المعرفة (KEI: Knowledge Economy Index). ويسمح بالمقارنة مع سنة الأساس 1995 .

### (2) بطاقة الأداء المتخصصة (KAM Custom Scorecard):

يسمح هذا المقياس باختيار أي من المتغيرات الفرعية ومقارنة ما لا يزيد على ثلاث (3) دول في آن واحد، باستخدام بيانات أحدث سنة متوفرة لمؤشرات المعرفة (KI) واقتصاد المعرفة (KEI). ويبلغ مجموع المؤشرات الرئيسية ستة مؤشرات وينبثق من كل منها مجموعة مؤشرات فرعية.

### (3) المقارنة الزمنية (Overtime- Comparison)

تظهر المقارنة الزمنية مقدار تطور الدول من سنة الأساس 1995 إلى أحدث سنة متوفرة ويتم تحديث بياناتها باستمرار وتضع خط للمقارنة من (45) درجة تكون الدول التي تقع تحت هذا الخط بان أدائها غير جيد أما التي تقع فوق الخط فان أدائها جيد ويتم اختيار ما لا يزيد عن 15 دولة أو مجموعة ويعطي جدول مقارنة بين سنة 1995 وأحدث فترة متوفرة ويتم أيضا استخراج مقدار الفجوة المعرفية في هذا الجدول بين الفترتين وهو الفرق بينهما لمعرفة مدى ارتفاع المؤشر أو انخفاضه .

### (4) مقارنة دولية: (Cross- Country Comparison)

في هذا المقياس يتم اختيار ما لا يزيد عن 20 دولة لإجراء مقارنة بينها لبعض المراكز الأربعة أو جميعها ويسمح للمقارنة مع سنة الأساس 1995 مع أحدث سنة مقارنة متوفرة.

### (5) المؤشر العام (KAM 2012) KEI and KI Indexes

يوفر البرنامج جدولاً كاملاً يحتوي على مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بشكل عام لجميع الدول المتوفرة في قاعدة البيانات للبرنامج تم فرزها وفهرستها، وفي حالة فقدان معلومات عن أي من المراكز لدولة معينة فلا يتم احتساب المؤشرات لتلك الدولة.

### (6) خارطة العالم World Map

في هذا المقياس توجد أسماء الدول بألوان مختلفة كل لون يعكس أداء هذه الدولة ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة واقتصاد المعرفة عن طريق خارطة لدول العالم (World Map) تم ترميزها بستة ألوان يعكس كل لون منها وضع هذه الدول واستعدادها

بالنسبة لاقتصاد المعرفة من 1995 إلى أحدث سنة متوفرة، ويشير الصفر إلى أقل مستوى والعشرة إلى أعلى مستوى .

وينتقد بعض الباحثين والكتاب المقارنات والمقاييس (3، 4، 5، 6) بأنها تعطي المؤشر الإجمالي دون أن يكون هنالك مرتكزات أو مؤشرات فرعية فلا يمكن معرفة العوامل المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض المؤشر الإجمالي، وتستخدم فقط عندما يكون المطلوب معرفة ومقارنة مؤشر اقتصاد المعرفة لدولة معينة بشكل عام دون الخوض في تفاصيله الفرعية، أما إذا كان المطلوب معرفة تفاصيل المؤشرات وقياسها فيتم ذلك باستخدام إحدى الطريقتين الأولى والثانية (بطاقة الأداء الأساسية أو بطاقة الأداء المتخصصة) لتبقى هي الأفضل في إجراء المقارنات الدقيقة.

### ثالثا: قياس الفجوة المعرفية

بالنسبة لآخر تحديث لبيانات (KAM 2012) تشمل هذه المنهجية 109 مؤشرا، يتم وفقا لهذه المنهجية قياس المؤشرات عن طريق دليل رقمي يدعى دليل اقتصاد المعرفة (KAM Index) ودليل المعرفة (KI Index). وبحسب الدليل من بيانات 12 مؤشرا يمثل كل 3 منها واحد من المرتكزات الأربعة وحساب الدليل، تحول مؤشرات الدليل إلى قيم معمارية وتحسب القيمة المعمارية لمؤشر ما بالنسبة لبلد معين عن طريق تحديد ترتيب البلد بالنسبة للمؤشر، باعتبار أن البلد الأفضل في الأداء يحصل على الترتيب 1 والبلد التالي في الأداء الترتيب 2 وهكذا .

ويحسب دليل كل مرتكز باعتباره يساوي الوسط الحسابي البسيط لقيم المؤشرات الثلاثة التي تمثل المرتكز، ثم يحسب دليل اقتصاد المعرفة باعتباره يساوي الوسط الحسابي البسيط لقيم المرتكزات الأربعة. وتقع قيمة كل دليل بين (صفر-10) وهي تمثل نسبة موقع البلد مقارنة بالبلدان الأخرى. لذلك فان دليل أعلى 10% من الدول يقع بين (9 و 10) وهكذا.

### رابعا: وصف وتشخيص المؤشر العالمي العام

بالنسبة لعام 2012 تتوافر بيانات مؤشرات منهجية تقييم المعرفة حاليا بالنسبة ل 146 دولة و(8) مناطق إقليمية من ضمنها 16 دولة عربية ولا تتوفر بيانات حديثة أو منقوصة لبعض الدول العربية. و يبين الملحق (1) مؤشر المعرفة واقتصادها لجميع الدول المتوفرة بياناتها والمحدثة لعام 2012 لمقياس ((KEI and KI Indexes (KAM 2012)) وبالمعايير الآتية:

|        |               |
|--------|---------------|
| Group  | All Countries |
| Year   | Most (2012)   |
| Weight | weighted      |

بالنسبة للمؤشر العالمي تتصدر (السويد وفنلندا والدانمرك وهولندا والنرويج ونيوزلندا وكندا وألمانيا واستراليا وسويسرا) المراتب العشرة الأولى في قائمة الدول الأفضل في المؤشرات في العالم. وبالنسبة للدول العربية فمن بين 16 دولة عربية نجد أن 6 دول فقط يزيد مؤشر اقتصاد المعرفة لديها قليلا عن المتوسط البالغ (5)، أما بقية الدول العربية فيقل مؤشرها عن المتوسط ( $KEI < 5$ ) مما يشير إلى ضعف في المؤشرات لديها .

وإذا وصفنا المنطقة العربية فقط فإننا نجد أن هنالك فجوة كبيرة نسبيا في دليل المؤشرات فإننا نلاحظ أن قيمة مؤشرات الدول العربية تتراوح بين (6.94) للإمارات العربية المتحدة و(1.14) لاريتريا، وبهذا فإن ترتيب الدول العربية ضمن دول العالم يتفاوت بين الترتيب 42 للإمارات العربية المتحدة إلى 142 لاريتريا وهو قريب من الترتيب الأخير ويعد مستوى متدني جدا.

وبحسب تقرير المعرفة العربي 2009 الذي يقسم دول العالم إلى أربع مجموعات متساوية بحسب قيمة مؤشرات اقتصاد المعرفة، نلاحظ عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة الربع الأول (25%) من دول العالم، أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (7.5 – 10)، وتقع ست دول عربية ضمن مجموعة ثاني أعلى 25% من دول العالم التي يتراوح مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (5 - 7.5) وهذه الدول هي (دول مجلس التعاون الخليجي الستة) وتقع سبع دول عربية ضمن مجموعة ثالث أعلى 25% من دول العالم، الدول التي تتراوح مؤشراتهما بين (2.5 - 5) وهذه الدول هي (الأردن وتونس ولبنان والجزائر ومصر والمغرب وسوريا) ولا تتوفر بيانات عن الدول العربية الأخرى، ويمكن أن تقع بقية الدول العربية ضمن مجموعة أدنى 25% من دول العالم التي تقل مؤشراتهما عن 2.5.

بهذا فإننا نجد أن هنالك فجوة كبيرة بين البلدان العربية فيما بينها وتظهر في مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بالنسبة لها.

### خامسا: وصف وتشخيص المؤشر العام لدول مجلس التعاون الخليجي

من القيم الواردة في الجدول (1) نستنتج الآتي:

(1) تأتي الإمارات العربية المتحدة في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي وتحتل المرتبة (42) عالميا بمؤشر (6.94) بعد أن كانت في المرتبة (46) في عام 1995 بمؤشر (6.39) مسجلة ارتفاعا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (+0.55). ومؤشر معرفة (7.09) لعام 2012 بعد أن كان (6.22) في عام 1995 مسجلا ارتفاعا في مؤشر المعرفة بلغ (+0.87) .

(2) سجلت البحرين المرتبة الثانية بالنسبة للعينة وفي المرتبة (43) عالميا بمؤشر (6.9) بعد أن كانت في المرتبة (36) لعام 1995 بمؤشر (6.97)، مسجلة انخفاضا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (-0.07) فاقدة بذلك سبعة مراتب. ومؤشر معرفة (6.98) لعامي 2012 و 1995 حيث بقيت بنفس المستوى للعامين .

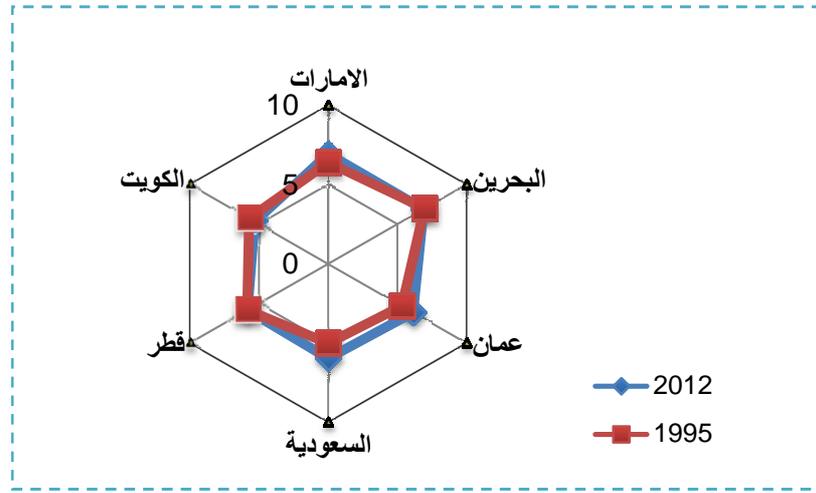
(3) ثم عمان في المرتبة (47) عالميا بمؤشر (6.14) بعد أن كانت في المرتبة (65) ومؤشر (5.34) في عام 1995 مسجلة ارتفاعا في مؤشرها بمقدار (+0.08). ومؤشر معرفة (6.05) لعام 2012 بعد أن كان (5.21) في عام 1995 مسجلا ارتفاعا في مؤشر المعرفة بلغ (+0.84). وهذا مؤشر جيد يشير إلى أن عمان قد بذلت جهودا معرفية عالية من أجل رفع مؤشراتهما .

(4) وبعدها المملكة العربية السعودية في المرتبة (50) بمؤشر (5.96) بعد أن كانت في المرتبة (78) ومؤشر (5.02) لعام 1995، مسجلة انخفاضا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (+0.94). ومؤشر معرفة (5.87) لعام 2012 بعد أن كان (5.01) في عام 1995 مسجلا ارتفاعا في مؤشر المعرفة بلغ (+0.86) .

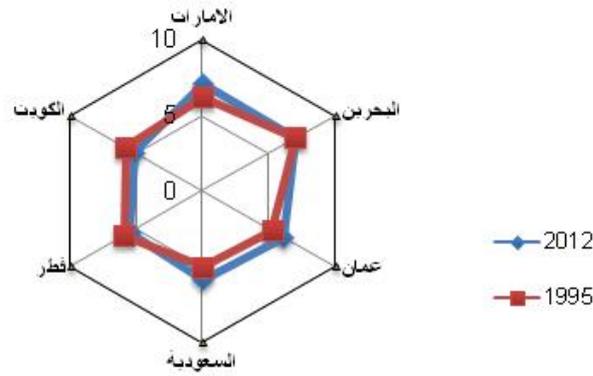
(5) ثم تأتي بعدها قطر في المرتبة (54) بمؤشر (5.84) بعد أن كانت في نفس المرتبة (54) ومؤشر (5.86) في عام 1995، مسجلة انخفاضا طفيفا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (-0.02). ومؤشر معرفة (5.5) لعام 2012 بعد أن كان (5.93) في عام 1995 مسجلا انخفاضا في مؤشر المعرفة بلغ (-0.43) .

(6) وسجلت الكويت المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وفي المرتبة (64) عالميا بمؤشر (5.33) بعد أن كانت في المرتبة (57) ومؤشر (5.71) في عام 1995. مسجلة

انخفاضاً في مؤشرها بمقدار (-0.38). ومؤشر معرفة (5.15) لعام 2012 بعد أن كان (5.82) في عام 1995 مسجلاً انخفاضاً في مؤشر المعرفة بلغ (-0.67) .  
الشكل (1) : مؤشرات اقتصاد المعرفة (KIE) لدول العينة لعامي 1995 و 2012



الشكل (2) : مؤشرات المعرفة (KI) لدول العينة لعامي 1995 و 2012



### سادساً: وصف وتشخيص الفجوة المعرفية حسب الركائز الأساسية

من القيم الواردة في الجدول (1) نستنتج الآتي:

1) **الأداء الاقتصادي** : تأتي عمان بالمرتبة الأولى بمؤشر بلغ (6.96) ثم تأتي بعدها قطر بمؤشر بلغ (6.87) ثم البحرين بلغ مؤشرها (6.69) بعدها تأتي الإمارات العربية المتحدة بمؤشر (6.5) في حين جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (5.86) أما المملكة العربية السعودية فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بالنسبة لدول العينة بلغ مؤشرها (5.68) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (1.28).

2) **الابتكار** : تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بمؤشر بلغ (6.6) ثم تأتي بعدها قطر بمؤشر بلغ (6.42) ثم عمان بلغ مؤشرها (5.88) بعدها تأتي الكويت بمؤشر (5.22) في حين جاءت البحرين في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (4.61) أما المملكة العربية السعودية فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بالنسبة لدول العينة بلغ مؤشرها (4.14) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (2.46) .

3) **التعليم** : تأتي البحرين في المرتبة الأولى بمؤشر بلغ (6.78) ثم تأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية بمؤشر بلغ (5.80) ثم ثالثا المملكة العربية السعودية بلغ مؤشرها (5.65) بعدها تأتي عمان بمؤشر (5.23) في حين جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (3.70) أما المرتبة الأخيرة فقد احتلتها قطر بلغ مؤشرها (3.41) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (3.37) .

4) **التكنولوجيا** : تحتل البحرين المرتبة الأولى بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بمؤشر مرتفع بلغ (9.54) ثم تأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة بمؤشر مرتفع أيضا بلغ (8.88) ثم المملكة العربية السعودية بلغ مؤشرها (8.37) بعدها تأتي قطر بمؤشر (6.65) في حين جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (6.53) في حين جاءت عمان بالمرتبة الأخيرة بالنسبة لدول العينة بلغ مؤشرها (6.49) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (3.05) .

### الجدول (1) : المؤشرات المعرفية لدول العينة لعامي 1995 و 2012

| ICT | Educatio<br>n | Innovat<br>ion | Economi<br>Regime | KEI | KI | Country |
|-----|---------------|----------------|-------------------|-----|----|---------|
|-----|---------------|----------------|-------------------|-----|----|---------|

| 1995 | 2012 | 1995 | 2012 | 1995 | 2012 | 1995 | 2012 | 1995 | 2012 | 1995 | 2012 |          |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|----------|
| 7.62 | 8.88 | 4.46 | 5.8  | 6.59 | 6.6  | 6.9  | 6.5  | 6.39 | 6.94 | 6.22 | 7.09 | الإمارات |
| 7.52 | 9.54 | 6.49 | 6.78 | 6.93 | 4.61 | 6.95 | 6.69 | 6.97 | 6.9  | 6.98 | 6.98 | البحرين  |
| 5.89 | 6.49 | 3.65 | 5.23 | 5.48 | 5.88 | 6.33 | 6.96 | 5.34 | 6.14 | 5.21 | 6.05 | عمان     |
| 6.51 | 8.37 | 4.11 | 5.65 | 5    | 4.14 | 4.45 | 5.68 | 5.02 | 5.96 | 5.01 | 5.87 | السعودية |
| 7.49 | 6.65 | 5.52 | 3.41 | 4.79 | 6.42 | 5.64 | 6.87 | 5.86 | 5.84 | 5.93 | 5.5  | قطر      |
| 7.46 | 6.53 | 4.51 | 3.7  | 5.5  | 5.22 | 5.36 | 5.86 | 5.71 | 5.33 | 5.82 | 5.15 | الكويت   |

ويوضح الجدول (2) خلاصة المراتب التي احتلتها دول العينة بالنسبة للمرتكزات الأساسية وحجم الفجوة المعرفية بين المرتكزات لكل دولة .

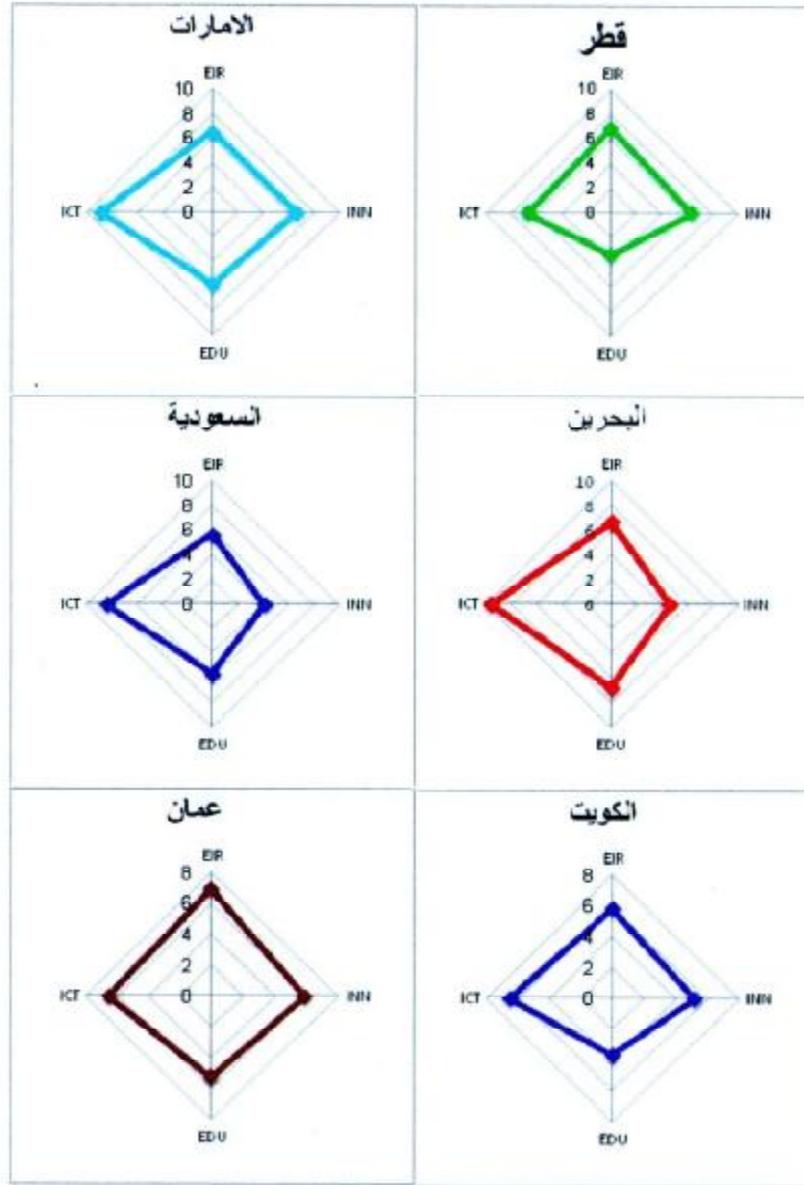
الجدول (2) تسلسل مستوى المعرفة لدول العينة بحسب المرتكزات الأساسية

| الإمارات العربية المتحدة |   | عمان                     |   |
|--------------------------|---|--------------------------|---|
| 1                        | مؤشر الأداء الاقتصادي رابعا بلغ (6.50)      | 1                        | مؤشر الأداء الاقتصادي أولا بلغ (6.96)       |
| 2                        | مؤشر الابتكار أولا بلغت قيمته (6.6)         | 2                        | مؤشر الابتكار ثالثا بلغت قيمته (5.88)       |
| 3                        | مؤشر التعليم ثانيا بلغت قيمته (5.80)        | 3                        | مؤشر التعليم رابعا بلغت قيمته (5.23)        |
| 4                        | مؤشر التكنولوجيا ثانيا بلغت قيمته (8.88)    | 4                        | مؤشر التكنولوجيا سادسا بلغت قيمته (6.49)    |
|                          | <b>الفجوة المعرفية بين المرتكزات (3.08)</b> |                          | <b>الفجوة المعرفية بين المرتكزات (1.73)</b> |
| قطر                      |   | البحرين                  |   |
| 1                        | مؤشر الأداء الاقتصادي ثانيا بلغ (6.87)      | 1                        | مؤشر الأداء الاقتصادي ثالثا بلغ (6.69)      |
| 2                        | مؤشر الابتكار ثانيا بلغت قيمته (6.42)       | 2                        | مؤشر الابتكار خامسا بلغت قيمته (4.61)       |
| 3                        | مؤشر التعليم سادسا بلغت قيمته (3.41)        | 3                        | مؤشر التعليم أولا بلغت قيمته (6.78)         |
| 4                        | مؤشر التكنولوجيا رابعا بلغت قيمته (6.65)    | 4                        | مؤشر التكنولوجيا أولا بلغت قيمته (9.54)     |
|                          | <b>الفجوة المعرفية بين المرتكزات (3.46)</b> |                          | <b>الفجوة المعرفية بين المرتكزات (4.93)</b> |
| الكويت                   |   | المملكة العربية السعودية |   |
| 1                        | مؤشر الأداء الاقتصادي خامسا بلغ (6.50)      | 1                        | مؤشر الأداء الاقتصادي سادسا بلغ (5.68)      |
| 2                        | مؤشر الابتكار رابعا بلغت قيمته (5.22)       | 2                        | مؤشر الابتكار سادسا بلغت قيمته (4.14)       |
| 3                        | مؤشر التعليم خامسا بلغت قيمته (3.70)        | 3                        | مؤشر التعليم ثالثا بلغت قيمته (5.65)        |
| 4                        | مؤشر التكنولوجيا خامسا بلغت قيمته (6.53)    | 4                        | مؤشر التكنولوجيا ثالثا بلغت قيمته (8.37)    |
|                          | <b>الفجوة المعرفية بين المرتكزات (2.83)</b> |                          | <b>الفجوة المعرفية بين المرتكزات (4.23)</b> |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج (KAM2012)

وتوضح الأشكال الواردة في الشكل (3) مؤشرات المعرفة لدول العينة بحسب المرتكزات الأساسية الأربعة .

الشكل (3) : مؤشرات المعرفة لدول العينة بحسب المرتكزات الأساسية الأربعة



نستنتج من المؤشرات الواردة في الجدول (1) و(2) الآتي :

- بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتكز الأداء الاقتصادي بين دول العينة (1.28) .
- بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتكز الابتكار بين دول العينة (2.46) .

- بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتکز التعليم بين دول العينة (3.37) .
  - بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتکز التكنولوجيا بين دول العينة (3.05) .
- يظهر من ذلك وجود فجوة معرفية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك عدم وجود توازن بين مؤشرات المرتكزات الأساسية الأربعة حيث تراوحت بين (4.93) للبحرين و(1.73) لسلطنة عمان وهذا يشير إلى أن هنالك حالة من الانحياز تقوم بها هذه الدول تمثلت بالاهتمام بأحد المرتكزات على حساب الآخر، قد تكون ناتجة عن أسباب اقتصادية أو اجتماعية .
- ويبين الجدول (3) حجم الفجوة المعرفية بين دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر الدول مرتفعة الدخل .

### الجدول (3) : الفجوة المعرفية لدول المجلس بالمقارنة مع المؤشر العام

#### ومؤشر الدول مرتفعة الدخل

| ICT   | Education |       | Innovation |       | Economic Regime |       | KEI   |       | Country |                    |
|-------|-----------|-------|------------|-------|-----------------|-------|-------|-------|---------|--------------------|
|       | 1995      | 2012  | 1995       | 2012  | 1995            | 2012  | 1995  | 2012  |         |                    |
| 7.08  | 7.74      | 4.79  | 5.1        | 5.72  | 5.48            | 5.94  | 6.43  | 5.88  | 6.19    | Arabic Average(AA) |
| 8.99  | 8.37      | n/a   | 8.46       | 8.97  | 9.16            | 8.29  | 8.39  | n/a   | 8.6     | High Income(HI)    |
| -1.91 | -0.63     | -     | -3.37      | -3.26 | -3.68           | -2.35 | -1.96 | -     | -2.42   | K Gap (AA-HI)      |
| -6.08 | -6.74     | -3.79 | -4.1       | -4.72 | -4.48           | -4.94 | -5.43 | -4.88 | -5.19   | K Gap (1-AA)       |

من الجدول (3) نجد بان حجم الفجوة المعرفية بين دول مجلس التعاون والدول عالية أو مرتفعة الدخل (K GAP) بلغ (-2.42) للمؤشر بشكل عام، أما بالنسبة للمرتكزات فقد بلغت الفجوة المعرفية (-1.96) للأداء الاقتصادي وهي فجوة ليست كبيرة، ربما يعود السبب في صغرها إلى العوائد الاقتصادية المرتفعة لدول المجلس، أما الفجوة لمؤشري الابتكار والتعليم فقد سجلت قراءة عالية حيث كان مقدار الفجوة (-0.368) للابتكار و(-3.37) للتعليم، وكانت الفجوة ليست مرتفعة بالنسبة لمؤشر التكنولوجيا بلغت (-0.63) وهذا يشير إلى دول المجلس تهتم بشكل كبير باقتناء التكنولوجيا الحديثة .

وبالنسبة للفجوة المعرفية للدول العربية بشكل عام (K Gap) فقد بلغت (-5.19) للمؤشر العام و(-5.43) لمؤشر الأداء الاقتصادي و(-4.48) للابتكار و(-4.1) للتعليم

وهي نسبة مرتفعة تشير إلى فجوة معرفية عالية بالمقارنة مع شدة المقياس العالمي المتدرج بين (0-10).

## النتائج والتوصيات

### النتائج

من خلال ما تم تقديمه نستنتج الآتي :

1) تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي الدول العربية بمراتب مرتفعة في المؤشرات المعرفية العامة .

2) تعاني الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص من فجوة معرفية مرتفعة بالمقارنة مع المؤشر الدولي العام بلغت (5.19-) وهذا يشير إلى أنها لا زالت في مراتب متأخرة بالنسبة لدول العالم. لكنها تمكنت من تحسир الفجوة إلى حد ما بالمقارنة مع الدول مرتفعة الدخل حيث بلغت ((2.42-)).

3) تمكنت دول المجلس من تحسير الفجوة المعرفية نسبيا من خلال رفع مستوى المؤشر العام من (5.88) لسنة الأساس 1995 لتبلغ (6.19) لسنة 2012 لكنها لازالت دون المستوى المطلوب، كذلك تمكنت بعض الدول من تغيير مراتبها إلى مراتب أعلى في عام 2012 .

4) تعاني دول المجلس من عدم التوازن بين مرتكزات المؤشر المعرفي والتي يشكل تحلف أحدها عاملا سلبيا ومعوفا أمام الأبعاد الأخرى في تحقيق التحول إلى اقتصاد المعرفة، وكان الارتفاع واضحا في مؤشر الأداء الاقتصادي والذي قد يرجع بسبب العوائد الاقتصادية المرتفعة لدول المجلس، كذلك ارتفاع مؤشر التكنولوجيا الذي يعكس الاهتمام والرغبة في اقتناء التكنولوجيا الحديثة .

5) عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة الربع الأول (25%) من دول العالم، أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (7.5 - 10)، وتقع ست دول عربية ضمن مجموعة ثاني أعلى 25% من دول العالم التي يتراوح مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (5 - 7.5).

6) هنالك فجوة معرفية وتفاوت كبير نسبيا في مؤشرات لدول العربية يتراوح بين المرتبة الأولى للإمارات العربية المتحدة تبلغ (6.94) والمرحلة الأخيرة لاريتريا تبلغ (1.14)، وبهذا فإن ترتيب الدول العربية ضمن دول العالم يتفاوت بين الترتيب 42 للإمارات العربية المتحدة إلى 142 لاريتريا وهو مستوى متدني جدا.

### التوصيات

- وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تم صياغة مجموعة من التوصيات وكالاتي:
- (1) زيادة الاهتمام بتقديم دراسات وأبحاث تختص بالمعرفة واقتصاد المعرفة تعتمد على منهجية البرنامج التفاعلي للبنك الدولي (KAM 2012).
  - (2) بما أن كل مرتكز من المرتكزات الأساسية يشكل عنصرا ضروريا لتحقيق ارتفاع في مؤشر المعرفة واقتصادها يتعين تحقيق التوازن بين مستويات هذه المرتكزات، والاهتمام بها بشكل يضمن عدم وصول الفجوة بينها إلى أكثر من (1) عدد صحيح لتحقيق التوازن بينها
  - (3) يجب تشخيص المرتكز الأضعف فيها ثم العمل على تطويره بما يؤدي إلى تحسير الفجوة بين مستويات المرتكزات الأربعة، وتحديد المرتكز الأقوى والمحافظة على قوته .
  - (4) توفير البيئة المعرفية المناسبة لتشجيع عملية الإبداع والابتكار وإشاعة روح التشارك والتكامل المعرفي لتحويل المجتمع إلى مجتمع معرفي .
  - (5) العمل على تطوير السياسات والاستثمارات المناسبة للتوجهات والأهداف والاستفادة من التجارب المحلية والعربية والعالمية ودعم القطاعات ذات العلاقة بشكل يضمن استغلالا امثالا للموارد المتاحة .
  - (6) الالتزام بأهم التوصيات التي قدمها والذي يشدد على بلورة رؤية وخطة عمل مقترحة للمستقبل، بما فيها بعض العناصر الأولية والآليات المطلوبة لولوج عتبات المعرفة، بالانخراط في مجتمعها والمشاركة في عمليات إنتاجها، وردم الفجوات المتعددة التي تملأ مساحات المشهد المعرفي العربي.

## الموامش

- (1) عبد الباسط، محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة 1971، ص 18 .
- 2) International Conference On Applied Economics – ICOAE 2011

- 3) Rastogi, P.N., Knowledge Management and Intellectual Capital- The New Virtuons Reality of Competitiveness". HSM ,2000.p11
- (4) البارودي، شيرين بدري، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس : (( اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية )) 25 - 27 نيسان 2005، ص6.
- (5) العليان، محمد شوكت، الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك سعود، ص3
- (6) نجم، عبود، نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ص2 .
- (7) العليان، محمد شوكت، الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك سعود، ص5.
- (8) تقرير المعرفة العربي للعام 2009 ، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ص3.
- 9) Kęstutis Kriščiūnas, Rasa Daugėlienė, The Assessment Models of Knowledge-Based Economy Penetration ,ENGINEERING ECONOMICS, No 5 (50) , 2006. P40
- (10) علة، مراد، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة نظرية تحليلية ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر، 2011، ص8.
- (11) تقرير المعرفة العربي للعام 2009 ، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ص232 .
- 12) World Bank KAM 2012 Knowledge Assessment Methodology